



محضر اجتماع

حول حصيلة الحوار الاجتماعي مع النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام

في إطار المنهجية التشاركية التي تعتمدها وزارة الصحة كمرجع للحوار مع الفرقاء الاجتماعيين، لإيجاد الحلول للإشكاليات التي تعوق قطاع الصحة عامة و الموارد البشرية خاصة التي تعتبر من الركائز الأساسية لإنجاح اوراش إصلاح المنظومة الصحية و الرفع من جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، عقدت عدة اجتماعات بوزارة الصحة لتدارس الملف المطلي للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، و من اجل توفير الظروف الملائمة و تحسين ظروف العمل لمهنيي الصحة، خاصة منهم الأطباء تم الاتفاق على ما يلي:

1. تحسين الظروف المادية للأطباء بالعمل على الزيادة في الأجور و التعويضات؛
2. الزيادة في عدد الأطباء المستفيدين من التكوين في الصحة الجماعية و الصحة العائلية؛
3. تسريع اعداد النصوص الخاصة بالتعويض عن المردودية؛
4. العمل على ايجاد الحلول للتعويض عن المشاركة في التغطية الصحية للتظاهرات المختلفة؛
5. تقليص مدة التعاقد الخاص بالأطباء الاختصاصيين و ذلك باحتساب ضعف المدة المقضية في المناطق الصعب تزويدها بالموارد البشرية المحددة بقرار لسيد وزير الصحة؛
6. تسريع صرف مستحقات التعويض عن الحراسة و الخدمة الإلزامية؛
7. إحداث لجنة مشتركة لتتبع تنفيذ و أجرأت النقط المتفق عليها.

أما بخصوص مزاوله الطب بالقطاع الخاص بالنسبة للأطباء التابعين لوزارة الصحة، تسري عليهم مضامين القرار المشترك الخاص بالأساتذة الباحثين في الطب رقم 14876 بتاريخ 2015/09/07 للسيد وزير الصحة و السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر و السيد رئيس الهيئة الوطنية للأطباء، مع مراعات القوانين الجاري بها العمل و ما لم يتعارض مع استمرارية الحراسة و الخدمة الإلزامية في مصالحهم.

و تؤكد كل الأطراف حرصها الشديد على احترام مقتضيات المنهجية التشاربية والعمل في ظل شراكة منتجة، وذلك في أفق الرقي بالمستوى الصحي للمواطنين و المواطنين و تيسير استفادتهم من الحق في العلاج و العناية الصحية.

الرباط، في 21 دجنبر 2015

النقابة المستقلة لأطباء
القطاع العام
الكاتب الوطني
د. المنتظر العلوي

الوزير
الوطني
الصحة